



ثمة إجماع على أن حظوظ نجاح التدخل العسكري الخارجي في أي بلد ضعيفة. ولذا، تبرز الحاجة إلى توسل الحذر عند البحث في استعمال القوة والتدخل في سوريا، وعدد سكانها يضاهي عدد سكان العراق أو أفغانستان، والانقسامات الإثنية والدينية فيها راسخة. لكن، والحق يقال، الظروف القانونية والسياسية والاستراتيجية لعملية تدخل عسكري ناضجة. وهي تشرع الابواب امام اطاحة ديمقراطية بشار الاسد الدموية. فحملة النظام السوري العسكرية والقمعية تزعزع استقرار المنطقة.

وعلى المستوى القانوني، **غير انتهاك سوريا الحدود مع تركيا المعقولة**. فهو ابطل فاعلية الفيتوين (حق النقض) الروسي والصيني في مجلس امن الامم المتحدة، وأسقطهما من الحسابات. فحق تركيا في الرد على الانتهاك مشروع. ودان «الناتو» الانتهاك السوري للحدود التركية وأجمع مجلس الامن في سابقة من نوعها على شجبه. ولكن الادانات لم تحل دون تواصل الاعتداءات على الاراضي التركية، وتواصل عمليات تبادل اطلاق النار بين البلدين.

والحق يقال يتهدد استقرار تركيا الامني سيل اللاجئين ودفهم المنفلت من أي عقال هرباً من قمع نظام الاسد الأهوج والأغشى. فهذا النظام هو وراء تزايد هجمات الناشطين الاكراط ضد الجيش التركي وقوى الامن التركية. ومثل هذه الحوادث تخوّل تركيا توسل البند 51 من شرعة الامم المتحدة والدفاع عن أراضيها، وطلب مساعدة الحلفاء «الاطلسيين». وتحمل روسيا والصين مسؤولية دحض حق تركيا في الدفاع عن نفسها في مجلس الامن.

وعلى المستوى السياسي، يتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة هامش التحرك بعد انتخابات السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، سواء انتخب الرئيس اوباما لولاية ثانية أو المرشح الجمهوري الى الرئاسة، ميت رومني. ودعا وزير الخارجية التركية، أحمد داود اوغلو، الى دعم «اطلسي» فعال في التصدي للأزمة السورية مذكراً حلف شمال الاطلسي بالكلفة الإنسانية العالية التي ترتب على بطال التدخل في البلقان قبل عشرين عاماً. والمقارنة بين البلقان وسوريا مقلقة. وعلى ما كانت الحال عشيّة التدخل العسكري في ليبيا في 2011، لا تجمع دول الاطلسي على التدخل، وبعضها عاجز عن التدخل.

ويرجح أن تشارك القوتان العسكريتان الوازنتان في «الناتو»، فرنسا وبريطانيا، في الحملة على سوريا. فالرئيس الفرنسي يؤيد النهج التركي في التصدي للأزمة السورية. وقد يشارك عدد من الدول العربية في عملية التدخل.

وعلى المستوى الاستراتيجي، بلغت الحرب الاهلية في سوريا طريقاً مسدوداً. فقوات الأسد عاجزة عن سحق الثورة والتمرد العسكري غير قادر على اطاحة النظام. وأبرز أهداف التدخل هو ترجيح كفة الثوار، والمساعدة على اطاحة الأسد. وعلى ما حصل في ليبيا وعلى خلاف ما جرى في العراق، يرمي التدخل إلى تعزيز قدرات الثوار وليس إلى التربع محلها.

وعلى المستوى العسكري، يبلغ الهدف هذا من طريق إرساء منطقة عازلة مساحتها 50 ميلاً على طول الحدود السورية - التركية. وفي المنطقة هذه يحظر على الطائرات الحربية التحليق في الأجواء السورية. ويسع الصواريخ الجوية وصواريخ الأرض - جو المطلقة من المجال الجوي التركي إصابة المقاتلات السورية أو المروحيات التي تدخل المنطقة العازلة. وفي مقدور رادار «آواكس» AWACS الجوي، وهو في متأى من دفاعات سوريا الجوية، رصد أي مقاتلة تقترب من منطقة الحظر الجوي وإبلاغ الحلفاء بمعلومات دقيقة وفورية عن مسارها. والمنطقة هذه تمتد إلى حلب، وتحول دون مواصلة النظام قصف أكبر مدينة سوريا. ويغلب سقوط حلب والتأييد اللوجستي التركي كفة الثوار.

ومثل هذا التدخل لا يقتضي ارسال قوات برية، ولا يترتب عليه تاليًا إعداد لاستراتيجية خروج. وهو في متناول «الاطلسي» في غياب حل أفضل. فترك الحرب الاهلية على غاربها يفاقم اضطراب سوريا والمنطقة - وارتدادات الاضطراب السورية بدأت تظهر في لبنان والأردن - ويغلب الطابع الراديكالي على النزاع. وتزويد الثوار بالسلاح، والصواريخ المضادة للطائرات على وجه التحديد، يفاقم المخاوف من النتائج المترتبة عليه. فمن العسير تعقب الاسلحة هذه والحرص على عدم وقوعها في أيادٍ غير أمينة.

والحق يقال، ليس نموذج التدخل المقترن ضمانة انتهاء الامور في سوريا إلى ما يرام وبلغها بر الامان والاستقرار. ولم يترتب على إطاحة معمر القذافي تحول ليبيا جنة على الأرض. ولكن المخاطر المترتبة على الحلول الأخرى أفتح من التدخل المقترن.

* باحث ومحلل ومستشار في الشؤون السياسية الأوروبية والدولية، عن «واشنطن بوست» الاميركية، 26/10/2012، إعداد منال نحاس

المصدر: الحياة

المصادر: